التداخل بين الشراكة والشركة

المستشار القانوني صهيب الشريف

لا يُمكن إنكار توجه ورغبة الأفراد للشراكة، إذ أن الحاجة لها متفهمة وضرورية، فالحكمة الإفريقية تقول "إذا أردت أن تنطلق بسرعة، انطلق لوحدك، لكن إذا أردت أن تصل إلى هدف بعيد، فانطلق مع فريق". ويؤكد على ذلك ستيف جوبز، بقوله: "إن الإنجازات العظيمة في عالم الأعمال يقف خلفها فريق من المبدعين ومن المستحيل أن يقوم بها فرد واحد".

تغدو الشراكة مهمة لما لها من أثر للتطور وللنمو ومشاركة الخبرات – وضمان انتقالها - من جهة، ومن جهة ثانية، لما لها من حاجة ماسّة في ظل التحديات التي تواجه المجتمعات والأفراد، والتي تحول دون تحقيق أهداف الأفراد دون الحصول على المساعدة المرجوة، سواء كانت مالية أو معرفية.

إن واحد من أهم القرارات التي يتخذها الشركاء عند البدء في أي عمل/ نشاط بهدف الربح هو تحديد شكل العلاقة بين الشركاء، ذلك أنّ الشكل المتخذ سيؤثر على كيفية إدارة هذا العمل/ النشاط، وتحديد المسؤولية والالتزامات، الحقوق والواجبات. وغالباً ما يتوجه الشركاء لتسجيل "شركات" وليس عقد "شراكات"، مع التركيز على خيار تسجيل شركة مساهمة خصوصية محدودة، كونها الأكثر شهرة والأقل خطراً.

تعتبر الشركة نوعًا من أنواع الشراكة، إلا أن مفهوم الشراكة أوسع وأشمل من إطار الشركة، ذلك أنها تشمل إطاراً أكبر وأوسع من الشركة؛ كما أن الشراكة ليس بالضرورة أن تكون مسجلة كشركة، وقد تكون بين طرفين أو أكثر، يديرون العمل/ النشاط بالشراكة في الربح والخسارة.

تجدر الإشارة إلى أن الشراكة من ناحية الغاية والسبب لا تختلف كثيراً عن الشركة، لكن هناك اختلافات واضحة تمكننا من التمييز بينهما، أبرزها:

- اختلاف منظومة الصلاحيات وآليات اتخاذ القرار في الشراكة عن الشركة.
- صعوبة الفصل بين المهام الإدارية والمهام المالية في الشراكة والشركة.
- مسألة وجود الهيكلية الواضحة للعاملين ووصف وظيفي لكل وظيفة.
- مسألة الوضوح لكل من المسؤوليات والصلاحيات والواجبات.

ينتج عن ذلك:

- أن الشراكة بالضرورة محددة المدة، بينما تكون الشركة في الأصل غير محددة المدة ، لأن العوامل التي تقوم عليها الشراكة وأهمها العلاقة الشخصية بين الشركاء، والحاجة إلى هذه الشراكة هي عوامل متغيرة/ ليست ثابتة، تتغير نتيجة لتطور المعارف وتبدل المشاعر لدى الشركاء.

- تقوم الشراكة على الأشخاص بصفتهم الشخصية وتنتهي بغيابهم، أما الشركة فالأصل أنها تؤسس من قبل الأشخاص ولا ترتبط بهم، ويكون نجاحها - الاستراتيجي - في تقليل دور المؤسس/ المؤسسون لمصلحة الشركة.

- لا ينشأ عن عقد الشراكة كيان مستقل، بينما ينشأ عن عقد الشركة كيان مستقل عن الكيان القانوني أو المادي لمؤسسيه، وأهم تجليات هذا الاختلاف تظهر بمسألة المسؤولية، وغالباً تكون المسؤولية غير محدودة وليست واضحة في حالة الشراكة.

- دافع وباعث الشراكة هو الحاجة إلى هذه الشراكة بين الشركاء، سواء كان الباعث مالياً أو فنياً/ معرفياً، بينما دافع الشركة هو التطور والنمو والازدهار، الذي يؤسس بين الشركاء على رؤيا واضحة ومتفق عليها.

- تقوم الشراكة على تقاسم الأدوار بين الشركاء، والتي بطبيعتها تتغير مع الوقت، بينما تقوم الشركة على هيكلية واضحة ومنظومة صلاحيات محددة وفقاً للمؤهل والخبرة.

تأسيساً على ذلك، نجد أن التطور الطبيعي للشراكة هو الانفساخ؛ لأن السياق والإطار يحتم نهاية هذه الشراكة، لقيامها على عناصر وأسس متغيرة، أما التطور الطبيعي للشركة فهو النمو والازدهار، طالما تمت إدارتها بشكل سليم، وطالما كانت أسسها واضحة وثابتة.

هذا ويتجه الأفراد غالباً للشراكة لعدة أسباب تتلخص بالآتي:

أولاً: نتيجة لعدم فهمهم أهمية مأسسة الشركة.

ثانياً: لرغبتهم في توفير مصاريف ونفقات تقلل من أرباحهم.

ثالثاً: لحرصهم على عدم مشاركة أسرارهم مع أحد.

ومن الجدير ذكره، أن تسجيل الشركة لدى مراقب الشركات واستلام شهادة الشركة لا يعني بالضرورة أن الشركة قد تأسست فعلاً، بل يعني أن الشركة قد تأسست قانوناً وأخذت صفة الشخص المعنوي ليس إلا، لأنها ولتأخذ صفة الشركة، يتوجب أن توفر مقومات أساسية، أهمها:

- وجود موقع فعليّ للشركة، سواء كان مستأجراً أو مملوكاً للشركة.
- وجود هيكلية واضحة لدى الشركة، تشمل على وصف وظيفي لكل وظيفة، أقسام الشركة ومنظومة صلاحيات واضحة ومحددة.
- وجود حساب بنكي للشركة، تودع فيه إيرادات الشركة حسب الأصول، مع نظام محاسبي يفصل بين الشركة ومساهميها.
- وجود لائحة داخلية مُصدّقة من وزارة العمل، تنظم علاقة الموظفين مع إدارتهم ومدرائهم.
- وجود مستشار قانوني للشركة، سواء كان مقيماً أم غير مقيم لدى الشركة.
- وجود نظام تدقيق داخلي معتمد.